العلل النحوية بين القدماء والمحدثين وأثرها في تجديد النحو وتيسيره

دراسة تحليلية مقارنة

د. الجيلي عبد العال إدريس عمر

ملخص :

إنّ من أبرز معالم العقل الإنساني وسماته أنه عقلٌ تعليليٌّ يُدركُ أن كلَّ ما حوله في الوجود إلا وله علةٌ وسببٌ وحكمةٌ لوجوده ،ولذلك يتجه العقلُ إلى تعليل الظواهر والأشياء سواء أكانت طبيعية ، أو اجتماعية ، أو لغوية حتى يستريحَ ذلك العقلُ ويطمئنَّ ويحققَ النجاحَ وتلك هي الغايةَ المرجوة ، وتهدُفُ هذه الدراسةُ إلى توضيح الغرض من العلل ، وتُبيينُ أهميتَها في الدراسات النحوية ، حيث إنها أهمَّ ظواهر لغتنا الخالدة ، و يرى الباحثُ أن هذه العلل والتي استعصت على الكثيرين ورأوْا فيها خروجا عن نمط القواعد النحوية كانت سببا في الدعوات التي انطلقت بعد ذلك في العصر الحديث منادية بضرورة تجديد النحو العربي وتيسيره ،وانتهجت الدراسة المنهج التحليلي المقارن إذا هو أفيد لإثراء الموضوع من جوانبَ متعددة تصب في مصلحة الهدف الرئيس ،من أهم النتائج التي توصلت إليها الدراسة : أن العللَ مجالٌ أرحبُ لإثراء الدرس النحويَ ، وهي تَعَمُّقٌ أصيلٌ في مضامينه لا يمكن طرحُها أو إلغاؤُها أو حذفُها ، كما أنها من أبرز ظواهر اللغة العربية التي لا يُستغنى عنها ، وهي تفسيرٌ يقترن بأحكام الإعراب النحوي الذي يكشف غموض ما انغلق من المعاني المقصودة.

مقدمة :

اللغة وعاء الفكر الإنساني وهوية الأمة ورمز عزتها وكرامتها بل وكينونتها ، وطبيعة العقل البشري تقوم على التدبر والتفكر والسعي والكشف عن ماهية الأشياء وغاياتها وهويتها التي صنعها و خلقها الخالقِ المدبر الذي أتقن كل شيء (.صُنْعَ اللَّهِ الَّذِي أَتْقَنَ كُلَّ شَيْءٍ) (٨٨/النمل)

لا توجد لغة من اللغات اعتنى علماؤها بعلومها عامة ، و بنحوها وصرفها خاصة مثلما اعتنى علماء العربية بهذه اللغة ، لغة القرآن الكريم ، وقد وضع هؤلاء العلماء قواعد النحو وأصوله ، ووقفوا على دقائق معانيه ودقة ألفاظه ، وانبروا يبحثون في فروعه النحوية واختلافاتها وما ظهر لهم من تعاليل لا تحدها حدود تسبح في خضم بحر النحو الزاخر الذي لا ينفد رفدُهُ .

أولاً: مفهوم العلة والتعليل لغة واصطلاحا :

العلة في اللغة : ترد مادة (علل) في معظم المعاجم اللغوية العربية بهذه المعاني :

فالعَلة بالفتح : هي الشرب الثاني بعد النَّهل ، والعرب تقول : عَلَل بعد نَهَل ،. وعَلَّه أي: سقاه السقية الثانية، أو سقي بعد سقي ، وجني الثمرة مرة بعد أخرى(الصحاح: ٢/ ١٥٠)، والفعل علّ القوم إبلهم علا وعللا ، والإبل تعُل نفسها عللا (العين :٨٨/١) وأصله في المشرب (معجم مقاييس اللغة : ع ل ل) يقال : عله يعُله ويعِله(اللسان : (ع ل ل) ، قال الشاعر:

عافتا الماء فلم نُعطنْهما
إنما يُعطن أصحاب العَلَل

يقال : عطنت الإبل إذا رويت ثم بركت ، والمعاطن :مبارك الأبل عند الماء (مختارالصحاح : (ع ط ن).

وترد بمعنى التكرار ، وفي الحديث : إذا عَله ففيه القود ، أي : إذا كرر عليه الضرب .

وتأتي بمعنى التشاغل : تعلل بالأمر، واعتلَّ : تشاغل ، وعلله بطعام وحديث : شغله بهما ، وتعللت بالمرأة : لهوت بها (العين: ١١/ ٤٧١) .

أما العِلة (بالكسر) : فهي المرض،(اللسان:٨٦٧/٢ مادة : علل) تقول : عل الرجل يعِل بالكسر واعتل أي : مرض فهو عليل ، لأنه بحلوله يتغير

الحال من القوة إلى الضعف ، ويقال : رجل عُلَلَه أي كثير المرض(الجمهرة : ع ل ل)، وسمي المرض علة لأنه يشغل صاحبه عن حاجته، وأعله الله تعالى ولا أعلك الله أي: لا أصابك بعلة فهو معل وعليل(القاموس المحيط: ٤/٢١).

العِلة هي الحدث الذي يشغل صاحبه عن وجهه أو حاجته، فكأن تلكم العلة صارت شغلًا ثانيًا منعه عن شغله الأول فتغير حاله بحلوله. والعِلة : توضع موضع العذر وذلك لأن العذر قد حل بالمعتذر عما بدر منه فاعتذر، وكان العربيّ يقول : ما علتي وأنا جلد نابل ؟ يريد ما عذره في ترك الجهاد ومعه أهبة الاستعداد للقتال ، وفي المثل : لا تعدم خرقاء علة (التعليل في القرآن:١٣): يقال لكل معتل ومعتذر وهو يقدر.

والعلة هي السبب ، وكانوا يقولون : تلك عِلة هذا ، أي : سببه لأن السبب ما يتوصل به إلى غيره.

والعِلة كذلك معنى يحل بالمحل فيتغير به حال المحل .وهذا المعنى الأخير هو المعنى المشترك بين جميع ما سبق من معاني كما هو مدارها الذي تدور حوله .

العلة والتعليل في الاصطلاح النحوي:

العلة هي الحكم الذي يعطي عن الكلمة في بنائها وإعرابها ، مثل : اللاعبون يفوزون ، فإذا سئلت : ولماذا نجد المضارع بالنون؟ تكون الإجابة : لأنه مرفوع وعلامة رفعه ثبوت النون نيابة عن الضمة لأنه من الأمثلة الخمسة .

والعلة هي النظر في مختلف الأحكام النحوية وما يرونه من الأسباب الداعية لتلك الأحكام ، وهو أمر ضروري في كل قياس ، لذلك كانت العلة الركن الرابع من أركان القياس (الاقتراح :٩٦) ، لأن القياس هو حمل غير المنقول على المنقول إذا كان في معناه (الاقتراح:٩٤) (لمع الأدلة: ٩٣). وقياس العلة معمول به بالإجماع عند العلماء كافة(لمع الأدلة :١٠٥) .

والعلة في الاصطلاح النحوي هي الحكم الذي يعطى عن الكلمة في بنائها وإعرابها وعلل النحو هي الجواب عن كل حكم إعرابي يخضع له الاسم في حالاته الثلاث الرفع والنصب والجر ، والفعل في حالتي الإعراب والبناء وكذلك في الرد على حكم الاسم المبني. (المعجم المفصل:٢/٦٧٨).

وهي السبب الذي أدى إلى الحكم وأوجبه ، قال الرماني في كتابه (الحدود في النحو) : بأنها تغيير المعلول عما كان عليه.أي : خروجه عن الأصل (لمع الأدلة ١٠٥). فللعلة ارتباط وثيق بالأصل لأن ما جاء على أصله لا يسأل عن علته، ولأن من عدل عن الأصل افتقر إلى إقامة الدليل لعدوله عن الأصل (الإنصاف :٤٠).

يقول الجرجاني في تعريفاته عن المعنى الاصطلاحي للعلة : هي ما يتوقف عليه وجود الشيء ويكون خارجا مؤثرا فيه (التعريفات : ٨٨).

يقول مازن مبارك في (النحو العربي : العلة النحوية): هي الأمر الذي يزعم النحويون أن العرب لا حظته حين اختارت في كلامها وجها معينا من التعبير والصياغة ، وقد عرفها بالوصف الذي يكون مظنة وجه الحكمة في اتخاذ الحكم .(النحو العربي العلة النحوية: ٩٠) ، كما عرفها علي أبو المكارم بأنها السبب الذي تحقق في المقيس عليه فأوجب له حكما وتحقق في المقيس أيضا فألحق به وأخذ حكمه(أصول التفكير النحوي: ١١١).

يبين محمد الحلواني المراد من العلة النحوية فيقول: يراد بالعلة النحوية تفسير الظاهرة اللغوية والنفوذ إلى ما وراءها وشرح الأسباب التي جعلتها على ما هي عليه ، وكثيرا ما يتجاوز الأمر الحقائق اللغوية ويصل إلى المحاكمة الذهنية الصرفة (أصول النحو العربي: ١٠٨) . وبين الدكتور تمام حسان الفرق بين العلة والسبب فرق في التأثير(فالحكم يدور مع العلة وجودا وعدما ولكنه لا يدور مع السبب)(الأصول : تمام :١٨٢).

نلاحظ أن العلاقة بين معنى العلة اللغوي والاصطلاحي بيِّنة، فعلة النحو تشغل صاحبها بإعمال نظره وكدَّ فكره مرة بعد أخرى؛ حتى يمكن الاطمئنان إلى صحتها والثقة بها واعتمادها.

وعلل النحو هي تفسير ظاهرة من الظواهر اللغوية وتوضيح الأسباب التي أدت إلى وجودها (نظرية العامل :٢٧)،، وكان الإنسان يفكر منذ القدم في ما حوله ويلتمس له العلل والأسباب حتى إذا أبصر العلة أو السبب اقتنع به ، وقد فكر العرب في لغتهم وشغفوا بها وعرفوا أسرارها فتوصلوا بطبعهم وسجيتهم إلى تعليل بعض ما ينطقون

به.

يذهب حسن الملخ في (نظرية التعليل : ٢٩) إلى أن التعليل في النحو تفسير اقتراني يبين علة الإعراب أو البناء على الإطلاق وعلى الخصوص وفق أصول العامة ، فهو تفسير لأن التفسير هو الكشف عن المراد من اللفظ نحويا سواء كان ذلك ظاهرا في المراد أو غير ظاهر ، فمن الظاهر تعليل رفع كلمة (زيدٌ) في جملة) جاء زيدٌ) بأنها فاعل،ومن غير الظاهر تعليل عدم جزم (أنْ) المخففة الناصبة للمضارع مع أن الأصل النظري لعملها الجزم بأنها شابهت الناصبة للاسم فنصبت ، ولذلك فإن تقييد التفسير بأنه اقتراني يشير إلى أن لعملية التعليل ركنين: العلة والمعلول ، فالعلةُ دليل يقترن بالمعلول لتفسيره نحويا ويسميها بعض النحاة سببا أو وجها، والمعلولُ مدلول بالعلة المفسرة لحكمه المستعمل ، كجر الاسم بحرف الجر، أو لحكمه النظري المهمل كوجوب جر إن وأخواتها للمبتدأ(السابق: ٣٠).

ثانياً: أهمية التعليل

تكمن أهمية التعليل في كونه نوعا من أنواع التأكد والتثبت والاطمئنان بصحة الخبر أو الحكم ، كما أن ذكر الشيء معللا يبعث الثقة في النفس وهو أبلغ وأنفع من ذكره بغير تعليل.(البرهان :٣/٩١). (التعليل في القرآن:١٤) كما تكمن أهميته في كونه العمود الفقري الذي تدور حوله أبحاث النحو العربي ودراساته ، كما يعتبر بمثابة رأس الرمح لأصول النحو العربي وبالتالي فالتعليل أهم عمل في الاجتهاد ، وهو التنقيب عن العلة النحوية بغرض الوصول إلى الحكم ، ولن يتأتى ذلك إلا لمن حصل له حسن النظر ، وطول الباع ، وأن يكون ذا ذهن ثاقب ، وخاطر متوقد ، يغوص في دقائق المعاني ، وأن يكون بارعا في الاستنباط ، ومؤهلا لهذه العملية التعليلية بكل جوانبها وزواياها المختلفة. ومن هذا المنطلق تبدو أهمية العلل النحوية في إظهار الحكمة في لغة العرب والدقة في أبنيتها وتراكيبها ومفرداتها ويتضح كذلك ذكاء الناطق بالعربية ومهارته بل وذوقه فعليه قصد الحكمة وعلى النحوي إظهارها وتجليتها.

والتعليل كمنهج في النحو العربي قد لجأ أحيانا إلى الطابع التلقائي كما لجأ إلى منطق التقييم الجدلي وإطلاق الأحكام(العلل النحوية في كتب التراث:١٧).

وفي القرآن الكريم دعوة إلى التأمل والتدبر، قال تعالى :(قل سيروا في الأرض فانظروا كيف بدأ الخلق ....) (٢٠ / العنكبوت) ، وقال : (أفلا ينظرون إلى الإبل كيف خلقت) (١٧ / الغاشية) .

والتعاليل في علم النحو العربي لم تكن نقمة وثقلا أرهقت كاهل النحو العربي، بل كانت نعمة أثرت هذا النحو وجعلته خالدا بين العلوم.

ثالثاً: مراحل العلل هي :

المرحلة الأولى : (مرحلة النشأة والتكوين) :

تبدأ هذه المرحلة بعبد الله بن أبي إسحاق الحضرمي ت ١١٧هـ وتنتهي بالخليل بن أحمد ت ١٧٥هـ وتلميذه سيبويه ١٨٠هـ ، كان عبدالله الحضرمي أول من بعج النحو ومد القياس والعلل وأول من علل النحو وذكر أسباب إعرابه، وقد قيل عنه إنه بلغ الغاية في النحو حتى قال فيه يونس: هو والنحو سواء ، وكان أول من علل النحو وأشد الناس اهتماما بالقياس ، وعني بالتعليل للقواعد تعليلا يمكن لها في ذهن تلاميذه ، وجعل تمسكه الشديد بتلك القواعد المعللة والقياس عليها قياسا دقيقا بحيث لا يصح الخروج عليها يخطئ كل من ينصرف في تعبيره عنها (المدارس النحوية : ٢٣) وكان قياسه قياس مشابهة بين الظواهر المطردة في كلام العرب ، وكان كثير السؤال للفرزدق والاعتراض عليه والإعنات له في شعره (الوسيط في تاريخ النحو : ٤٩).

روى التعليل عيسى بن عمر ت ١٤٩هـ شيخ الخليل ، و يرى ابن جني أن أبا عمرو بن العلاء ت ١٥٤هـ أول من نقل استعمال التعليل عن العرب وقد أورد نصا عن الأصمعي عن أبي عمرو أنه قال : سمعت رجلا من اليمن يقول فلان لغوب(أحمق) جاءته كتابي فاحتقره فقلت له : أتقول جاءته كتابي؟ فقال : نعم ، أليس بصحيفة؟ .(مسائل الخلاف:٢/٦٣٦).

جاء الخليل بن أحمد ت ١٧٥هـ و وكان قد ضرب بسهم وافر من الذكاء والعلم حتى بلغ الغاية في تصحيح القياس واستخراج مسائل النحو وتعليله(نزهة الألباء: ٤٥) وفي كتاب

سيبويه تطالعنا تعليلاته بين الفينة والأخرى. قال عنه الزبيدي : هو الذي بسط النحو ، ومد أطنابه ، وسبب علله ، وفتق معانيه وأوضح الحجاج فيه حتى بلغ أقصى حدوده وانتهى إلى أبعد غاياته) (طبقات النحويين واللغويين:٤٥).

يضيف صاحب طبقات النحويين: أن الخليل استنبط من علل النحو ما لم يستنبطه أحد ولم يسبقه إلى مثله سابق(السابق:٤٣).

منذ وجود النحو العربي ونشأته كانت العلل النحوية تدور على ألسنة النحويين وقد فتح الخليل باب التعليل أمام النحاة على مصراعيه ، وىروي الزجاجي في(الإيضاح في علل النحو: ٦٥/٦٦) أن الخليل -عليه رحمة الله - سئل عن العلل التي يعتلُّ بها في النحو فقيل له : (عن العرب أخذتها، أم اخترعتها من نفسك؟ فقال: إن العرب نطقت على سجيتها وطبيعتها، وعرفت مواقع كلامها، وقام في عقولها علله، وإن لم يُنقل ذلك عنها، واعتللت أنا بما عندي أنه علة لما عللته منه، فإن أكن أصبت العلة فهو الذي التمسته... إلى قوله :(فإن سنح لغيري علة لما عللته من النحو هو أليق مما ذكرته بالمعلول فليأتِ بها.

هذا لا يعني أن ما توصل إليه الخليل على الإطلاق يقين ثابت ونهائي فالعلم لا يعترف بشيء اسمه الحقائق النهائية التي تسري على كل زمان ومكان بل يعمل حسابا للتغيير والتطور المستمر أي أن اعتماد العلم على أدلة مقنعة للعقل بصورة قاطعة لا يعني أن الحقائق تعلو على التغيير(تجديد النحو: ٥) ولذلك قالوأ إن التجارب علمٌ مستأنفٌ.

هذا ما أشار إليه الخليل بقوله: (فإن سنح لغيري ...) ، يقول محمد عيد في (أصول النحو العربي في نظر النحاة :١١٣) : إن التعليل الوصفي في اللغة يحققه استخلاص نظرية استقرائية يعتقد أنها تفسير الظاهرة اللغوية وفوق ذلك فإن فهم التعليل الوصفي يتفق مع منهج البحث العلمي والاستدلال بالعلل ينتج برهانا صادقا إذا اعتمد على مقدمات يقينية مؤدية للعلم أما إذا اعتمدت على مقدمات ظنية فإنه يؤدي لما يسمى بالسفسطة .

كانت تعليلات هذه المرحلة يسيرة تساعد على فهم الكلام العربي وما يدور حول العلة من معنى ، وجلها كانت بمثابة تفسير لبعض قواعد النطق العربي السليم .كما تتميز هذه المرحلة ببعدها عن الفلسفة وقربها من روح اللغة ومتانة ألفاظها وقوة معانيها وتأصيل قواعدها.

كما كانت تعتمد كثرة الشواهد والأدلة والبراهين، و وتعتمد على طبيعة الحس والفطرة . خالية من الطبيعة الفلسفية وإن كانت فكرتها في الأصل مقتبسة من التفكير الفلسفي . ولم يكن النحاة يلجأؤون إلى العلة إلا لتقرير حكم نحوي وتثبيته والدلالة عليه وبيان سره ومدى موافقته لطبيعة اللغة العربية

كما كانت العلل بعيدة عن الفرض أو التخمين وكانوا يكثرون من الشواهد المسموعة والقياس بين الأشباه والنظائر وكان أسلوب النحاة في التعليل عدم إشارة إلى أنهم يعللوون أو يقولون : والعلة في هذا كذا وكذا(النحو العربي: ٦٦).

جاء بعد الخليل تلميذه سيبويه وقد كانت تعليلاته ومن سبقه من النحاة تسعى وراء التفسير المباشر وتتدفق بعفوية وبساطة ، فلا تعقيد ولا تكلف ولا جدل، وقد طور سيبويه منهج أستاذه الذي قرب مسائل اللغة والنحو إلى أذهان طلبة العلم ، وتوسع في استخدام التعليل مع المحافظة على المنهج الذي رسمه الخليل في الاهتمام بالمعنى وأسرار اللغة والعناية بتعليل القياس والشبيه بالشبيه ، وفي تعليل القياس في حمل النظير على النظير ، وفي الاعتماد على الذوق العربي كطلب الخفة والفرار من الثقل(النحو العربي : ٦٣). وتنتشر تعليلات سيبويه في كتابه انتشارا واسعا يقول :) وليس شيء يضطرون إليه إلا وهم يحاولون به وجها)(الكتاب:٢٢/١) نجده يعلل كلامهم سواء أكان في حالة الاضطرار أو الاختيار.(نظرية العامل :٣٠).

جاء في كتاب سيبويه أمثلة لتعليلات الخليل الفراهيدي من ذلك تعليله لعدم جواز ندبة النكرة وذلك نحو: وا رجلاه ويا رجلاه بقوله: ((إنما قبح لأنك أبهمت ، ألا ترى أنك لو قلت : واهذاه ، كان قبيحا ، ولأنك إذا ندبت فإنما ينبغي لك تفجع بأعرف الأسماء ، وأن تختص فلا تبهم، لأن الندبة على البيان . ولو جاز هذا لجاز: يارجلا ظريفا، فكنت نادبا نكرة . وإنما كرهوا ذلك أنه تفاحش عندهم أن يحتلطوا ،و

أن يتفجعوا على غير معروف ،فكذلك تفاحش عندهم في المبهم لإبهامه ، لأنك إذا ندبت تخبر أنك قد وقعت في عظيم ،وأصابك جسيم من الأمر ، فلا ينبغي لك أن تبهم(الكتاب :٢/٢٢٧).

مما يلاحظ على تعاليلهم أسلوب السؤال و الجواب بين الخليل وتلميذه سيبويه، يقول الأخير : (قلت: أ رأيت قولهم :يازيد الطويل علام نصبوا الطويل ؟ قال: نصب لأنه صفة لمنصوب . وقال: وإن شئت كان نصبا على اعني . قلت: أرايت الرفع على أي شئ هو إذا قال : يازيد الطويل؟ قال: هو صفة لمرفوع .قلت ألست قد زعمت أن هذا المرفوع في موضع نصب ، فلم لايكون كقوله : لقيته أمس الأحدث؟ قال: من قبل أن كل اسم مفرد في النداء مرفوع أبدا ، وليس كل اسم في موضع أمس يكون مجرورا ، فلما اطرد الرفع في كل مفرد في النداء صار عندهم بمنزلة ما يرتفع بالابتداء أو بالفعل ، فجعلوا وصفه إذا كان مفردا بمنزلته(الكتاب:٢/١٨٣).

كان سيبويه يعلل الأحكام بعلة واحدة واضحة ، ولا تتركب العلة عنده ، وليس في كتابه إلا وتبين حكما أصليا يعلمنا كيف ننطق العبارات على الوجه الصحيح. وليس في كتاب سيبويه ما يسمى عند المتأخرين بالعلل الثواني والثوالث ولا يسأل عن علة لما علله من الأحكام مما لا تعلق له بأصل الحكم ولا تأثير ، أما ما جاء من أحكام أو مواضع عللها بأكثر من علة واحدة فليست هذه العلل المتعددة فيه مما يكون بعضها علة للبعض إنما هي علل كل منها يصلح لأن يكون علة للحكم وقد تكون بمجموعها علة للحكم نفسه. (دراسات في كتاب سيبويه :١٩٣/١٩٤).

المرحلة الثانية : مرحلة (فلسفة العلل ومنطقتها):

لم يكن نحاة هذه المرحلة بعيدين عن المنطق الأرسطي الذي ترجمه إلى العربية حنين بن إسحق وتلاميذه وقد استفاد النحويون من الفلسفة الكلامية وعلم الجدل في توجيه مسائلهم النحوية وتقويتها وتثبيتها منطقيا والإيقاع بالخصوم أيما إيقاع ، كما ظهر درس لغوي جديد يهتم بجانب فلسفة اللغة ومنطقها (الإيضاح في علل النحو: ٥) وظهرت طائفة من اللغويين اهتمت بالعلل النحوية ووجدت فيها ملاذا آمنا وممتعا لكتاباتهم ونالت جل اهتمامهم ونلحظ ذلك عند قطرب بن المستنير ت ٢٠٦ هـ صاحب (العلل النحوية) والمازني ت ٢٤٩هـ الذي صنف كتابه (علل النحو) ويعتبر المبرد من ألمع رواد هذه المرحلة وحامل لوائها في التعليل ، ونجده كثيرا ما يلجأ إلى الأسئلة والأجوبة في تقرير حكم نحوي ثم يعود فيبطله إلى حكم نحوي آخر إلى أن يستقر على حال تؤيده قوة التعليل كما نجد ذلك في خصوماته ومناقشاته مع ثعلب وقصته مع الزجاج .

اتسعت العلل إلى أن أصبحت رديف الحكم النحوي وشهدت هذه الفترة امتزاج النحو بالمنطق كما نرى ذلك عند الرماني ت ٣٨٤هـ الذي قال فيه أبو علي الفارسي ت ٣٧٧هـ: (إذا كان النحو ما يقوله الرماني فليس له معنا منه شيء ، وإن كان النحو ما نقوله فليس معه منه شيء)(البغية : ١/ ١٨١) غير أن النحاة لا يزالون محافظين على طبيعة اللغة مع تطوير يسير في قواعد النحو وتعليلها .

شاعت المصطلحات الفلسفية التالية وغيرها : الذات والعرض وهما الجوهر ، ودلالة الاستلزام، والدال والمدلول ،وبحث الكيشى نوع علة المفعول لأجله فقال: المفعول له: ليس علة فاعلية ولا صورية ولا مادية فتعين كونه علة غائية وهو المسمى بالعرض(نظرية (الإرشاد :٢٣١).

وفي تعليل أصالة الإعراب في الاسم زجٌّ وحشدٌ لتلك المصطلحات : (والاسم إعرابه بالأصالة ، لأنه يدل على الذات ، والذات تختلف عليه الأحوال فيستحق إعرابا ليدل عليها ، والفعل لا يستحق لذاته الإعراب فإنه يدل على الأحوال ، والأحوال لا تطرأ على الأحوال فلا يستحق إعرابا لأنه دال على معنى غير مستقل بالمفهومية فلا يتجدد على معناه حال(نظرية التعليل: ٩١).

قال أبو حيان التوحيدي: البحث عن المنطق قد يرمي بك إلى جانب النحو ، والبحث عن النحو قد يرمي بك إلى جانب المنطق ، ولولا أن الكمال غير مستطاع لكان يجب أن يكون المنطقيٌّ نحوياً والنحويٌّ منطقياً. (الضروري : ١١).

كانت هذه الصياغات الفلسفية واحدة من العوامل التي أدت إلى تعقيد النحو والهجوم عليه بلا هوادة.

المرحلة الثالثة مرحلة (

النضج والازدهار):

هذه مرحلة بزوغ مدرسة التعليل التي تبحث إظهار قوة قواعد اللغة وأصولها ومدى موافقتها لظواهر اللغة العربية ، وصبت جل اهتمامها في البحث عن علل النحو ودقائقه وتوجيه مذاهب العرب في كلامهم ، وأصبح البحث في العلة ذا مغزى خاص ، واتجهت إلى صياغة خاصة ومنهج مبتكر في ميدان العلل النحوية يسبر غورها وينفذ إلى كنهها من أجل إظهار قيمة النحو وضرورة إتقانه،وظهرت مؤلفات في مجال العلل النحوية أشهرها: (نقض علل النحو) للحسن بن عبد الله الأصبهاني المشهور (بلكذة) ت ٣١١هـ ،و(العلل في النحو) لهارون بن الحائك الضرير وهو من معاصري الزجاج ، و(المختار في العلل) لمحمد بن كيسان ت ٢٣٠هـ و(الإيضاح في علل النحو) للزجاجي ت ٣٣٩هـ والمجموع على العلل لمبرمان ٣٤٥هـ وعلل النحو للمازني ت ٢٤٧ هـ و(علل النحو) لأبي الحسن الوراق ت ٣٨١هـ وغيرها فمن هذه الكتب ما عدت عليه عوادي الزمن ومنها ما كتب له البقاء واستفاد منه من جاء بعدهم.

تميزت هذه المرحلة ببروز المنهج التعليلي في صياغة النحو وظهور محاولات تنظيرية في التعليل وظهرت اتجاهات معارضة للإسراف في استعمال العلل النحوية واستخداماتها.

رابعاً: أقسام العلل النحوية

أول من قسم العلل النحوية أبوبكر محمد بن السّري المعروف بابن السراج ت ٣١٦هـ صاحب الأصول في النحو والذي قيل عنه : مازال النحو مجنونا حتى عقله ابن السراج بأصوله و يعد كتاب الأصول لابن السراج من أبرز الكتب التي ذكرت العلل النحوية لاتساع مادة العلل التي ذكرها صاحبه إذ لا تمر مسألة إلا وهو يعلل لها ، فقد ذكر أن اعتلالات النحويين على ضربين :

أ/ ضرب منها هو المؤدي إلى كلام العرب ، مثل : كل فاعل مرفوع، والمفعول به منصوب ،

ب/ وضرب يسمى علة العلة ، كقولهم : لم صار الفاعل مرفوعا والمفعول منصوبا ، ولِمَ إذا تحركت الواو والياء وانفتح ما قبلَهما قلبتا ألفا.

فغاية العلة الأولى عند ابن السراج أنها تؤدي إلى تعلم كلام العرب ، أما علة العلة فلا تكسبنا أن تلكم كما تكلمت العرب التي وضعتها وإنما تستخرج منه حكمتها في الأصول التي وضعتها وتبين بها فضل هذه اللغة على غيرها من اللغات (الأصول : ٣٥/١).

إن أقدم ما ذكرته المصادر عن كتب العلل كتاب العلل في النحو لقطرب ت ٢٠٦هـ ، وأن أول كتاب وصل إلينا وقد تناول العلة بالبحث هو (الإيضاح في علل النحو) للزجاجي وهو من أفضل الكتب في دراسة موضوع العلة وقد جمع فيه صاحبه العلل المهمة في زمنه والمتصلة بمدرسة البصرة والكوفة وبغداد وغيرها ولم يتردد في تفضيل رأي على آخر أو إيثار علة على علة (أصول اللغة :١٣٣).

يمثل شرح أبي سعيد السيرافي ت٣٦٨هـ لكتاب سيبويه مصدرا أساسيا من مصادر دراسة العلة النحوية عند النحاة حتى النصف الثاني من القرن الرابع الهجري، قال عنه شوقي ضيف : كان السيرافي يتوسع في التعليل توسعا أسعفه فيه عقله الجدلي الخصب فليس هناك شيء عالله النحاة إلا وتذكر عللهم فيه وتضاف إليها علل جديدة وما لم يعللوه حاول جاهدا أن يجد له عللا تسنده(أصول النحو: ٢) .

كذلك جمع الزجاجي ما اتصل من العلل بالحدود وأحكام الإعراب وما اتصل منها بالفروض والظنون الجدلية ، وأتعب الروح والبدن في معرفة تطور كثير من العلل منذ الخليل سيبويه ، وسار بها مع الزمن لا يغادر علة لمعتل كما يقول الدكتور شوقي ضيف في مقدمة الإيضاح وربطَنا بتطور العلل النحوية وكيف أخذت تنمو وتتعقد بمضي الوقت على ضوء ما ثقف النحاة من المنطق أو من الفلسفة أو من الفقه أو من علم الكلام .

تنبه الزجاجي إلى طبيعة هذه العلل وما فيها من تكلف وتمحل فقسمها إلى:

١/ تعليمية ، وهي التي يتوصل بها إلى تعلم كلام العرب لأنا لم نسمع نحن ولا غيرنا كل كلامها منها لفظا وإنما سمعنا بعضا فقسنا عليه نظيره .

٢/ وقياسية . وتسمى علة العلة ، وهي الأجوبة الثانية في أحكام الإعراب والبناء ، وهي ما يسميها الدينوري بالعلة الحكَمية ، وكأنها علل تظهر حكمة العرب ، عن طريق كشف صحة أغراضهم . (المعجم

المفصل : ٦٨٣/٢).

عرض ابن جني لعلة العلة ورأى أنها شرح وتفسير وتتميم للعلة الأولى(الخصائص: ١٧٣/١) وأن تسمية هذا النوع من العلل بعلة العلة ضرب من التجوز في اللفظ . وساق أبو الفتح مثالا لهذه العلة : لو قال لك قائل في قولك : قام القومُ إلا زيدا ، لم نصبت زيدا؟ لقلت: لأنه مستثنى ،وله أن يقول : ولم نصبت المستثنى ؟

فيكون من جوابه لأنه فضلة ، ولو شئت أجبت مبتدئا بهذا فقلت: إنما نصبت زيدا في قولك: (قام القومُ إلا زيدا لأنه فضلة والباب واحد والمسائل كثيرة فتأمل وقس(الخصائص: ١٧٣/١، ١٧٤)

٢/ وجدلية. وهي الأجوبة الثالثة في أحكام البناء والإعراب ، وتسمى أيضا بعلة علة العلة .

فالعلل التعليمية هي العلل الأول ، وهي العلل الحسية أو علل التنظير، وهي الأجوبة الأولى التي تدلي بالقياس على كلام العرب ، فإذا قلنا لماذا نُصب الولدُ في قولنا : رأيت الولدَ يركض، فالجواب : لأنه مفعول به. والعلة التعليمية تفيدنا الأحكام الإعرابية كأن تقول : العلة في نصب لفظة (زيدا) في قولنا : إن زيدا مسافر ، هي : مجيء (إن) قبلها.

العلل القياسية : هي العلل الثواني التي تأتي وراء العلل الأول ، وهي العلل الفرضية ، أو العلل الحكمية أو علة العلة التي هي الأجوبة الثانية في أحكام الإعراب والبناء مثل : نزل المطرُ، لماذا ارتفع المطر؟ الجواب الأول لأنه فاعل(علة أولى تعليمية). ولماذا ارتفع الفاعل؟

الجواب الثاني : للإسناد = العلة الثانية = العلة القياسية، الجواب : لأنه فاعل(علة أولى تعليمية)، ولماذا ارتفع الفاعل؟ الجواب : للإسناد(علة ثانية قياسية) .

أما العلل الجدلية فهي علل ثوالث تأتي وراء العلل الثواني ، وهي العلل النظرية أو العلل الخيالية ، أو علة علة العلة ، وهي الأجوبة الثالثة في أحكام الإعراب والبناء، مثل : ولماذا صار ما أسند إليه مرفوعا؟ لأن صاحب الحديث أقوى الأسماء، والضمة أقوى الحركات ، فجُعل الأقوى للأقوى (المعجم المفصل:٦٨٥/٢).

وتلك هي العلل الأول والثواني والثوالث التي دعا ابن مضاء القرطبي إلى إلغائها من النحو العربي لأنها تعقد النحو وتشتت ذهن طلابه فيما لا يفيد.

لا يوجد نحوي رفض التعليل جملة وتفصيلا إذ دأب النحاة على الأخذ بالتعليل النحوي كل منهم يأخذ منه ما يرتضيه حسب فهمه وإدراكه وهم ليسوا سواء في الغوص على علل النحو ودقائقه ، فمنهم من ينشط للتعليل ويجعل العلة النحوية ضالته ويلتقطها أنّى وجدها كالخليل والمبرد وابن جني ، ومنهم من يأخذ العلل ويرويها كما هي كالسيوطي ، ومنهم من لا ينشط للتعليل إلا بقدر إقامة الدليل على صحة الحكم النحوي كأبي العباس ثعلب وابن الطراوة (نظرية التعليل :١٩٥).

خامساً : موقف النحويين القدامى والمحدثين من العلل

من النحاة من شذ عن القاعدة ولم يسر في ركاب المحافظين وإنما انضوى تحت فكرة الخلاف والنقد وتخطئة النحويين ولا يتجاوز عدد هؤلاء النحويين من بين النحويين القدامى أصابع اليد الواحدة(العلة النحوية : ٣) ومنهم من دافع عن استخدام العلة والتعليل في النحو واعتبره نوع من التعمق وسبر الأغوار لدقائقه ، ولذلك فالنحاة يقفون من العلل موقفين :

الموقف الأول : يرى أصحابه أن ثمة حكمة وراء الوضعيات والظواهر اللغوية والإعرابية مما دفعهم إلى التحمس للبحث عن علل تلك الظواهر ، وقد ذهبوا إلى أن العرب كانت تعي وتدرك تلك العلل المنسوبة إليها.

ويقرر ابن جني أن العرب قد أرادت من العلل والأغراض ما نسب إليها وحمله عليها (الخصائص:١ / ٢٣٧) ويرى أن لجميع الظواهر اللغوية عللا وإن جهلت، لأن عدم إدراك هذه العلل لا يعني حتما عدم وجودها فقد تختفي علينا لبعدها في الزمان عنا (الخصائص :٦٦/١) .

أما الموقف الثاني : فلا يقيمون للعلة وزنا بل يرون أن الإمعان والتوسع فيها غير مجد ، ويدعون إلى ضرورة القصور على إحصاء الظواهر اللغوية المختلفة وتصنيفها وتبويبها (أسرار العربية :٢٣٠) ويعد ابن مضاء القرطبي ت ٥٩٢هـ حامل لواء هذا الاتجاه وعرابه ومهندسه .

وقد أدى اهتمام النحاة ببحوث العلل إلى تشعب البحث النحوي وتعقد

دراسته تعقدا لا فائدة فيه لمن يتعلم اللغة العربية أو لمن يتكلم بها ، وذهب بعض النحاة مذاهب غريبة في افتعال العلل لكل ظاهرة نحوية أو لغوية أو صرفية ، واشتطوا في بحوثهم حتى غدت هذه البحوث وكأنها بحوث في المنطق اتخذت من العبارات النحوية شواهد لها ، وكانت هذه العلل المفترضة كثيرة التضارب والاختلاف حتى تعددت العلة للمسألة الواحدة(وفيات الأعيان: ٣٦/١).

وأصبحنا نجد النحاة والباحثين في علوم العربية يعتبرون هذه البحوث المعقدة إفسادا للنحو وخروجا به عن المطلوب منه ، حتى لقد بالغ بعضهم فقال :إن مبدأ العلة فاسد من أساسه في الدراسات اللغوية ، وقد أدخل على نحونا كثيرا من الترهات التي لا جدوى منها ولا منفعة (أصول اللغة:١٧٩).

وممن ثار على العلل ابن حزم الأندلسي ت(٤٥٦هـ) الذي قال: إن العلل النحوية كلها فاسدة ولذلك نجده يطالب بالاكتفاء في النحو بما هو ضروري لمعرفة قواعد اللغة العربية.(رسائل ابن حزم :٦٤).

هاجم العلة كذلك ابن سنان الخفاجي ت ٤٦٦هـ وهو يرى أن النحويين يجب اتباعهم في ما يحكونه عن العرب ويروون ، وأما طريقة التعليل فإن النظر إذا سلط على ما يعلل به النحويون لم يثبت معه إلا الفذ الفرد بل لا يثبت شيء ألبته ، ولذلك كان المصيب منهم المحصل من يقول : هكذا قالت العرب من غير زيادة على ذلك ، فربما اعتذر المعتذر لهم بأن عللهم إنما ذكروها وأوردوها لتصير صناعة ورياضة يتدرب بها المتعلم ويقوى بتأملها المبتدئ (سر الفصاحة : ٧١).

ابن مضاء القرطبي وكتابه(الرد على النحاة):

لكن أشهر من هاجم علل النحاة من القدماء ابن مضاء القرطبي ت ٥٩٢هـ وهو صاحب كتاب (الرد على النحاة) الذي دعا فيه إلى إلغاء العامل من أساسه ، وبنى رفضه للفكرة على أسس عقيدية فهو يرفض فكرة تسمية الكلمات عاملا (نظرية العمل: ١٧) يقول أبو حيان : ولم أر أحدا من المتقدمين نبه على اطراح هذه التعاليل إلا قاضي الجماعة الإمام أبا جعفر أحمد بن مضاء صاحب الكتاب المشرق في النحو فإنه طعن على المعللين بالعلل السخيفة ، وزوى عليهم ما شحنوا به كتبهم من ذلك(منهج السالك: ٢٣١).

فقد كان ابن مضاء يشغل منصب قاضي قضاة دولة الموحدين وهو ما يعادل منصب وزير العدل في زماننا هذا ، ولما أراد أن ينصر مذهبه الظاهري ويدعم ثورة الموحدين تصدى إلى النحو العربي بكتابه هذا رغبةً في هدم نحو المشارقة وإن لم يكن يقصد هدم النحو لذاته وإنما كان يهدف إلى هدمه باعتباره وسيلة لفهم الفقه المشرقي.

هاجم نظرية العامل وأنكرها لأنها- كما يقول أحالت النحو العربي إلى عقد صعبة الحل ، عسيرة الفهم ، وطالب بتحطيم هذه النظرية النحوية، لما جرت إليه من ركام الأقيسة والعلل، وما يتصل بها من العوامل المحذوفة والتمارين غير العملية مما لا يفيد شيئا في صحة النطق وسلاسته، وأطلق من الأندلس صرخة مدوية لم يسبقه عليها أحد بضرورة هدم هذه النظرية ، لما تجره من تقدير في العبارات لعوامل ومعمولات على نحو ما يقابلنا في الضمائر المستترة والتنازع والاشتغال ونواصب الفعل المضارع (بأن المضمرة) بعد الفاء والواو ، كما طالب في هذه الهجمة المدوية بتحطيم كل مالا يفيد النطق السليم .

يريد ابن مضاء (حسب زعمه) أن يخلص النحو من الشوائب وما كثر فيه من الفروع والتأويلات و يلغي العلل الثواني والثوالث .ويحذف منه المسائل العويصة التي تجشم الفكر ، وتكد الذهن دون طائل وأن يتخلص من كل ما يعوق مسيرة النحو من الانطلاق ويصبح عقبة في إفهام العقول.

لكن ابن مضاء ميز بين العلل الأول والثواني والثوالث ، فقبل العلل الأول ورفض الأخريين ، فالعلل الأول عنده مقبولة لأنها ذات نفع وجدوى إذ تعلمنا النطق بكلام العرب كمعرفتنا بأن كل فاعل مرفوع ، لكن النحاة لا يكتفون بالعلة الأولى ويأتون بعلة ثانية ، وهي أن رفع الفاعل إنما كان للفرق بينه وبين المفعول به ، و يضيفون علة ثالثة وهي أن الفاعل باعتباره قليلا أعطي الرفع والرفع ثقيل ، والمفعول به باعتباره كثيرا أعطي النصب ، والنصب خفيف ، وبذلك يكثر في كلامهم ما يستخفون ويقل ما يستثقلون(نظرية العامل:٣٤). فالعلل الثواني والثوالث

لا تخدم الغاية من النحو وهي صحة النطق وهي ذات الغاية التي يراها ابن مضاء وهي أن يحذف من النحو ما يستغني النحوي عنه.(الرد على النحاة :٧٦) ،وقد امتعض من طعن ابن مضاء على النحاة وازدرائه عليهم الإمام أبو الحسن ابن خروف ورد على ابن مضاء وخطأه وناقضه في كتاب سماه :(الزهو في الرد على من نسب السهو إلى أئمة النحو) وهو كتاب لطيف. ولما بلغ ابن مضاء اغتاظ فقال : نحن لا نبالي بالأكباش النطاحة وتعارضنا أبناء الخرفان!!!(الوسيط :١٥٧)، وهذا الرد الذي جاء به ابن مضاء في شأن ابن خروف غير مقبول مطلقا ، ولا يشبه أسلوب العلماء في الرد على من خالفهم في الرأي العلمي و نستشف من هذا أن الرجل فيه حمقٌ بيِّنٌ وإن تخفى في ثياب نحوي يريد تيسير النحو العربي وتخليصه مما علق به ،وقد أيد أبو حيان الأندلسي رأي ابن مضاء في إلغاء التعليل في اللغة والنحو وكان ابن مضاء بنى نقده للعلل النحوية على أساس من المذهب الظاهري وهو مذهب يقوم على التقيد بظاهر النص دون الخوض في التفسير والتعليل ، وقد استوحاه ابن مضاء من الفقه محاكيا بذلك ظاهرية ابن حزم وقد قصد بكتابه هذا(الرد على النحاة) بناء هيكل النحو العربي. إلا أن محاولته هذه لم تنجح بسبب بنائه لكتابه على أساس الفقه الظاهري فكُتب لهذه المحاولة أن تطوى كما طويت قبله محاولة أبي داؤود وابن حزم في الفقه وذلك لعدم تفريقه بين النحو التعليمي المبسط الذي يقدم للناشئة والنحوالعلمي الذي يقدم للمتخصصين والذي يقوم على التعليل والجدل وذكر المسائل الخلافية(موقف ابن مضاء من علل النحو: شبكة الألوكة) .

كان ابن مضاء مثار جدل طويل بين الدارسين المحدثين، فقد أخذ نصيباً من المدح ، ومثله من النقد والقدح ، فالعلماء إلى يومنا هذا منقسمون إزاءه على قسمين :

أ/ قسم آخذ بقوله داعياً إلى تطبيق المبادىء التي جاء بها ؛ ويُعرف هؤلاء المؤيدون لدعوى إبن مضاء بدعاة التيسير والتجديد في النحو العربي .

ب/ وقسم راد عليه داعياً إلى غضّ النظر عن هذه المبادىء وإلى ضرورة التخلّي عنها ، لأنها تهدم أكثر مما تبني ، ويُعرف هؤلاء بالتقليديين أو أصحاب النحو التقليدي .(النقد النحوي:١٥٩).

يقول الباحث ربيح عمار في مقال له بعنوان :(ابن مضاء القرطبي ثورة في النحو): قد عرض ابن مضاء رأيه بجرأة غير مسبوقة في شجاعة الواثق من علمه ، المعتقد لمذهبه، لم يبال بتأخر عصره ولا بنأي مصره عن نشأة النحو وموطنه ، وقد حمل لواء التغيير في النظر إلى إرث المتقدمين داحضا ما شاع من قولهم ما ترك الأول للآخر ، بل إنه قد سطر منحى جديدا في دراسة النحو قد استلهم منه المتأخرون دعاواهم الكثيرة إلى تيسير النحو وتخليصه مما التصق به من إغلاق الفلسفة والمنطق وواجه ابن مضاء جميع من خالفوه متحديا كل ما كان قد أحاط بالنحو من القداسة ورأى في نفسه القدرة على قول ما لم يستطع قولَه غيرُه.

قد سلك ابن مضاء منهجا واضحا في كتابه إذ يقدم المسألة التي يود التعليق عليها أولا ثم يقفوها بالتحليل والنقد، وتتركز دوافع تأليفه للرد على النحاة في غرضين: أحدهما ديني، والآخر لغوي ، فأما الغرض الديني فاختار طريق النصح لنفاذه ، وأما اللغوي فلا سبيل إليه إلا عن طريق النقد ، وصار أسلوبه يتمثل دور الناصح تارة ، ودور الناقد تارة أخرى . ولا شك أن تحقق الهدف الديني متعلق بتحقيق الهدف اللغوي ، لأن طبيعة دراسة ابن مضاء هي دراسة نحوية ، وإن ارتبطت بعقيدة النحاة الشرعية ووزنت بعض مسائلها النحوية بميزان الحلال والحرام(النقد النحوي:١٦٠).

والحق إن الناظر لآراء ابن مضاء يجدها تجنح للهدم ولا تسعى إلى إقامة أساس جديد ينهض عليه البناء النحوي ، فقد حاول أن يفسر ظواهر الإعراب المتنوعة فنقلها من العامل النحوي الذي قال به القدماء إلى المتكلم نفسه ولكن كيف يجري هذا المتكلم حركات الإعراب بانتظام ودقة؟ وما السبيل التي يسلكها إلى ذلك؟ ، هذا ما لم يبحثه ابن مضاء ولم يدر بخلد منه ، فكأن اللغة شكل يفتقد النظام أو بناء مبهم لا تفسير لظـــواهره البارزة. (أصول النحو:٧٩).

ليست الغاية من النقد أن نهدم ما بناه الناس ، وإنما الغاية منه أن نصلح من البناء وأن نقوم اعوجاجه ،

ولا بد لتنفيذ هذه الغاية من أن نكون محيطين بالبناء ، واعينَ ما يطرد فيه من نظام ، عارفينَ بأسباب ضعفه ، ممسكينَ بدعائم أصلاحه ، ولم يكن ابن مضاء – كما بدا في كتابه– قادرا على تحقيق هذا كله، وقد أعجب معظم المعاصرين بثورة ابن مضاء ، وجعلَه يعضُهم من أوائل اللغويين الذين يدرسون اللغة دراسة وصفية ، ولكنهم لم يستطيعوا حتى الآن أن يقيموا للنحو العربي أصولا راسخة يستمدونها من نظريته ، وهذا يكفي للدلالة على أنها ليست بشاملة وأنها عاجزة عن مزاحمة القدماء،(أصول النحو: :٢١٩).

لا يمكن بجرة قلم هدم قواعد لغة – أي لغة – وليس هذا بالأمر السهل أو اليسير وقد بذل النحاة الأوائل جهودا عظيمة يريد هؤلاء إنكارها أو إلغائها ونحسب أن هذا يعد من باب تطاولٌ على الكبير تكنٌ كبيرا أو خالفٌ تُذكرٌ .

يقول القاضي كمال الدين الفرخان في كتابه المستوفى في النحو: وإن كنا عثرنا من بعض السلف على خبط في بعض كلامه فليس يليق بنا أن نشاغبه فيه ، كما لا يسعفنا أن نتابعه عليه ، لكنا نضرب عن الجاهل إلا صفحا، ونطوي للحق دونه كشحا ، ولا أحسن من أن ندع الخلاف في الخطأ، إلى الوفاق في الصواب ،ونشتغل بإيضاح أكثر الأصول من غير طعن في كتب الأصحاب(المستوفى: ٨/١) ، وما ذكره الفرخان يعتبر منهج العلماء المتحلين بالأدب الرفيع، والخلق القويم، والسلوك السوي لكن أن نطعن ونسيء الآخر ونشتم ، فهذا ليس من طبع أهل العلم ولا من صفات أربابه ولا حتى من طبع طلابه ،وليس ابن مضاء هو أول من دعا إلى تخليص النحو من التعقيدات والتقديرات أو طالب بتيسير النحو وتجديده فقد سبقه رجال قبله عبروا عن رغبتهم بضرورة التجديد في هذا العلم الذي سماه أصحابه انتحاء سمت كلام العرب ، وكان الجاحظ يقول بعدم شغل عقل الصبي بالنحو إلا بمقدار تجنب فاحش اللحن(نظرية التعليل : ١٩٣)، وممن عبروا عن رغبتهم في التيسير والتسهيل :ابن السراج في كتابه الموجز في النحو، والزجاجي في الجمل ، وأبي علي الفارسي في الإيضاح العضدي ، وابن جني والزمخشري وابن مالك صاحب التسهيل والألفية التي تقرب الأقصى بلفظ موجز ، والزبيدي الذي وضع لأهل الأندلس كتابه الواضح في النحو، وفي عصرنا الحديث نجد رفاعة رافع الطهطاوي الذي يعتبر رائد حركة تيسير النحو في كتابه (التحفة المكية في تقريب اللغة العربية) و قد ظهرت كثير من الدعوات تنادي بضرورة إصلاح النحو وتيسيره بعد أن كثرت الشكاوى من صعوبة النحو والصرف على المدرس والدارس على الرغم من أن طلابنا لا يدرسون علل النحاة القدماء وتفريعاتهم وأقيستهم ،ومن هذه الدعوات كتاب (قواعد اللغة العربية) لحفني ناصف وكتاب (النحو الواضح لعلي الجارم ومصطفى أمين و كتاب (المفتاح لتعريب النحو)لمحمد الكسار،و تظهر كتب تستقل بموضوع تجديد النحو العربي أو تطويره أو نقده أو تحليله أو تطالب بصياغته صياغة تلائم العصر والمناخ الفكري الذي يحيط بالمتعلم، وقد ثار هؤلاء على نظرية العامل والعلل النحوية وطالبوا بضرورة تخليص النحو العربي منها وحاولوا أن يضيفوا نظرية جديدة للنحو العربي : ومن أشهر هؤلاء:شوقي ضيف في مقدمة الرد على النحاة وتجديد النحو، وإبراهيم مصطفى في (إحياء النحو)، وتمام حسان في اللغة العربية معناها ومبناها ، وكتاب اللغة بين المعيارية والوصفية و كذلك مهدي المخزومي: في النحو العربي قواعد وتطبيق ، و إبراهيم السامرائي (النحو العربي نقد وبناء ، و عبده الراجحي في النحو العربي والدرس الحديث وتجديد النحو، و محمود حسني مغالسة في النحو الشافي ، والنحو المصفى لمحمد عيد، و أصول النحو العربي للدكتور محمد خير الحلواني ، ويوسف الحمادي في: النحو في إطاره الصحيح، وفؤاد حنا ترزي في سبيل تيسير العربية وتحديثها ، وأنيس فريحة في نحو عربية ميسرة ونظريات في اللغة وغيرهم كثير .

إبراهيم مصطفى وكتابه (إحياء النحو):

يعتبر الدكتور إبراهيم مصطفى من المعارضين لفكرة العامل النحوي والعلل وألف كتابه (إحياء النحو) مجددا فيه نظامه النحوي ، وقد قدم له الأستاذ طه حسين بمقدمة طويلة أمطره فيها حبا وثناء وكانت فكرة اسم الكتاب من بنات أفكار عميد

الأدب العربي. كما يبدو ذلك في المقدمة المسهبة التي وشح بها كتاب صديقه. لقد ظهر كتاب إحياء النحو عام ١٩٣٧م وفيه ثورة شديدة على العامل النحوي، ويعدّ أول كتاب ظهر في عالمنا العربيّ في العصر الحديث لنقد نظريات النحو التقليدية(دراسات نقدية في النحو العربيّ : المقدمة (ج) من كتاب إحياء النحو تحليل ونقد: عصام كاظم الغالبي)

يختلف إبراهيم مصطفى عن ابن مضاء الذي هدم ولم يبن وأسقط نظرية القدماء ولم يأت ببديل عنها ، فالأستاذ مصطفى ذو نظرية في الإعراب شاء لها أن تكون مطردة وشاء لها أن تكون بديلا عن نظرية القدماء في العامل يرى هذا الرجل أن الإعراب لا يجلبه العامل كما توهم القدماء بل مما يراعيه المتكلم بوحي من المعنى ويقوده هذا إلى أن يلتمس لحركات الإعراب معاني منوطة بها وهو مما أغفله القدماء ولم يعيروه أي اهتمام .

إن التجديد الذي قصده إبراهيم مصطفى ليس تسهيل القواعد النحوية التي أوجدها النحاة المتقدمون عليهم رحمة الله حتى يسهل على الدارسين فهمها، وإنما هدم نظرية العامل التي هي الأساس الذي قام عليه النحو العربي و أن ياتي هو ببديل عنها لم تستطعه الأوائل .

لقد رأى إبراهيم مصطفى أن الضمة علم الإسناد والكسرة علم الإضافة ، والفتحة ليست علما على شيء ولكنها الحركة الخفيفة المستحبة عند العرب التي يراد أن تنتهي بها الكلمة ما أمكن ذلك فهي بمثابة السكون في لغة العامة (إحياء النحو :٥٠) وعلى ذلك تكون الضمة والكسرة هما الإعراب أما الفتحة فليست إعرابا لأنها لا دلالة لها ، فكل كلمة لا تقع في أحد طرفي الإسناد ولا تكون موقع المضاف إليه أو المجرور بالحرف تكون مفتوحة .

لكن إبراهيم مصطفى اصطدم بعقبات تحول بين نظريته وكونها مطردة في جميع الظواهر الإعرابية فاسم (إن) وأخواتها مسند إليه وكان من اللازم أن يكون مرفوعا بحسب نظريته ولكنه جاء منصوبا في نصوص اللغة ،والمنادى المفرد العلم مضموم وليس بمسند إليه . وشمر الأستاذ عن ساعد التأويل والتمحل وراح يلتمس أوهى الأسباب لتعليل ما اصطدم به فكان في عمله أكثر من القدماء إيغالا في التعسف والتأويل وسوء التقدير (أصول النحو: ٢١٩) يقول الدكتور تمام حسان: اكتفى(إبراهيم مصطفى) بهذا الفهم المبهم القاصر لطبيعة هذه الحركات وهو فهم يبدو قصوره وإبهامه) (اللغة العربية معناها ومبناها :١٨٦).

لقد زعم أن اسم (إن) حقه الرفع وهو مرفوع في العربية القديمة ولكنه نصب في مرحلة متأخرة لكثرة الاستعمال ودليله على ذلك أنه قد يعطف عليه بالرفع كما في الآية الكريمة (إن الذين آمنوا والذين هادوا والنصارى والصابئون...) (٦٩/ المائدة)، وأنه قد يكون مرفوعا صراحة كما في الحديث النبوي (إن من أشد الناس يوم القيامة المصورون).وواضح فيما رأيت أن الرجل يلجأ إلى الظن – وأن الظن لا يغني من الحق شيئا–وانه يفترض افتراضا هو إلى الوهم والخيال أقرب منه إلى الواقع والحقيقة وأنه يعتمد نصا واحدا هنا ونصا آخر هناك دون أن يستند إلى الموضوعية العلمية في البحث وذلك بأن يبني أحكامه على الكثير لا على القليل فإذا لجأ العلم إلى أسلوبه وصل إلى نتائج بعيدة عن الواقع ولا حظ لها من الحقيقة ،وأهم من هذا كله أن نظريته في الإعراب منقوضة بكثير من الظواهر اللغوية ومثال ذلك أن المسند إليه قد يقع مجرورا كما في مثل : ما في البيت من أحد، وما دخله من أحد، وأن حركة الكسر كما تظهر على المضاف إليه والمجرور بالحرف تظهر كذلك على المفعول به والفاعل والمبتدأ، والحال وخبر ليس وخبر كان المنفي وهذا يدل دلالة واضحة على أنها ليست بذات دلالة ألبتة.وأنها لا تقوم بوظيفة معنوية فقصاراها أن تكون صوتا خاصا يميز شيئا من شيء في بنية الجملة العربية وأن تكون خاضعة لظواهر لفظية شكلية وهي في هذا لا تختلف عن الفتحة التي يزعم الأستاذ المرحوم أنها ليست بحركة إعراب . (أصول النحو: ٢١٩).

لم يستطع هؤلاء المحدثون الذين انتقدوا العامل النحوي والعلل حمل أعباء التيسير والتجديد في النحو لعدة أسباب منها : بُعد الشقة بين فهمهم وبين فهم كلام القدماء ولأنهم يجهلون تاريخ علم النحو العربي ويتحاملون على نحاته .والتكلف في قسر نظرياتهم على ظواهر اللغة سبقوا به القدماء في تكلفهم ،والجزئية والافتقار إلى

الشمول ، فنظرياتهم جميعا لا تسمو إلى تفسير ظواهر العربية ولا تطرد في تحليلها .(أصول النحو: ٢١٩) وقد حمل هذا الكتاب دعاوى عريضة حول إصلاح النحو وتيسيره كما غالى في نقد النحاة وتخطئتهم واتخذ لنفسه أسلوبا أشبه بأسلوب البحث العلمي الموضوعي ، لم يكن ذلك مألوفا من قبل في هذا الميدان ، وبسبب ذلك كله ... أثار (إحياء النحو) ضجة واسعة ، وتناوله بالنقد غير واحد من الباحثين(في إصلاح النحو العربيّ : ٩٩).

من هؤلاء محمد أحمد عرفة في كتابه(النحو والنحاة بين الأزهر والجامعة) الذي قال : إن صاحب إحياء النحو نحل النحاة مذاهب لم يقولوها ونقدها وأبان خطلها فصور النحاة لقارئي كتابه قوما بلها أو ممرورين يقولون مالا يعقل ويفهمون ما لا يفهم (النحو والنحاة : ٩) والشيخ مرسي جار الله الروسي في كتابه (النقود على تفاصيل عقود كتاب إحياء النحو) والشيخ عبد المتعال الصعيديّ في كتابه (النحو الجديد) والشيخ محمد الخضر حسين في كتابه :(دراسات في العربيّة وتاريخها(في إصلاح النحو العربيّ : ١٦٠)، وقد حمل كتاب إحياء النحو في مقدمته آمالا عراضا وتوقعات جمة ربما كانت أكبر مما تحقق بين دفتيه و مباحثه فليس فيه من الجديد إلا النادرالمتمثل في بعض الأفكار النظرية والمنهجية والتي تخفت حينا وتظهر أحيانا أخرى .

تأثر المؤلّف بعدد من النحاة القدامى كتأثره بابن جني في أن الحركات الإعرابية هي من عمل المتكلم ، وأثره بابن مضاء القرطبي في إلغاء نظرية العامل وبعض المسائل الفلسفية التي جرّتها ، وإن خالفه في المنهج الذي اتبعه فضلا عن البديل الذي جاء به).

- إحياء النحو تحليل ونقد:عصام كاظم الغالبي).

يلتقي إبراهيم مصطفى المصري مع ابن مضاء القرطبي في الهدف فكلاهما أراد تخليص النحو من الشوائب ، وكلاهما ثار على العامل والمعمول والعلة والمعلول وتقديرات الفاعل والمفعول ، وكلاهما أراد تبسيط النحو وإصلاحه وتيسيره. لكن محاولة الرجلين ومن سار على سبيلهما لم يحالفها الحظ وأصبحت من الماضي واندثرت ولم يعد لها إلا أصوات هنا وهناك لا يلتفت إليها.فليس كل من صنف أتقن ولا كل من قال أحسن.

هذا ما أردنا إملاءه وصل اللهم وسلم على سيدنا محمد وعلى آله وأصحابه ومن سار على نهجهم إلى يوم الدين.

سادساً : النتائج

١/ إن العلل مجال أرحب لإثراء الدرس النحوي ، وهي تَعَمُّقٌ أصيلٌ في مضامينه لا يمكن طرحُها أو إلغاؤُها أو حذفُها ، كما أنها من أبرز ظواهر اللغة العربية التي لا يُستغنى عنها ، وهي تفسيرٌ يقترن بأحكام الإعراب النحوي الذي يكشف غموض ما انغلق من المعاني المقصودة.

٢/ لغتنا العربية لها قاعدة منتظمة ونظام مترابط ومتماسك فلابد من وجود علة لكل قاعدة ونظام.

٣/ نشأة العلة متزامنة مع نشأة النحو ولا يمكن فصل أحداهما عن الأخرى.

٤/ إن جهود النحويين لا تمنع الظاهرة ولا تغيرها وإنما يهدفون إلى التعليل ثم يفسرون ذلك بغرض الإفهام والتثبت من الحقيقة العلمية في المسألة النحوية.

٥/ تبين لنا من خلال تجوالنا في مسيرة العلل النحوية أن نشأتها كانت عربية خالصة لم تختلط بها يد غير عربية أو تتأثر بغيرها .

العلة النحوية تقرب الأحكام من العقل لتكون أقرب للأذهان فتجعلها مستساغة ومقبولة٠

فشل تجربة دعاة تجديد النحو أو تيسيره في تحقيق الهدف الذي نادوا به في مؤلفاتهم وأصبحت محاولاتهم في طي النسيان.

سابعاً : المراجع والمصادر

× القرآن الكريم .

× ابن السراج، أبو بكر: الأصول في النحو ، تحقيق الدكتور عبد الحسين الفتلي ، مؤسسة الرسالة ط١

× ابن جني ، أبو الفتح عثمان : الخصائص: ، تحقيق محمد علي ، النجار دار الهدى للطباعة والنشر ، ط٢ بيروت.

× ابن جني ، أبو الفتح عثمان : اللمع في العربية : ، تحقيق فائز فارس ، دار الكتب الثقافية الكويت

× ابن حزم ، أبو محمد علي بن أحمد: رسائل ابن حزم ، تح إحسان عباس ،المؤسسة العربية للدراسات والنشر بيروت ط١، ١٩٨٠
× ابن خلكان ، أحمد بن محمد: وفيات الأعيان وأنباء أبناء الزمان،تح إحسان عباس،دار صادربيروت ١٩٧٢م
× ابن دريد،أبو بكر محمد بن الحسن:الجمهرة ،دار إحياء التراث بيروت لبنان.
×ابن رشد، أبو الوليد: الضروري في النحو، تح د. منصور عبد السميع ط١ دارالصحوة القاهرة ٢٠١٠م
× ابن فارس، أحمد: معجم مقاييس اللغة، تح عبد السلام هارون ، دار الفكر ١٩٧٩م
× ابن منظور ، محمد بن مكرم : لسان العرب ، دار لسان العرب ، بيروت
× أبوحيان ، محمد بن يوسف : البحر المحيط ، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع ط٢ بيروت ١٤٠٣هـ -١٩٨٣م
× أبوحيان ، محمد بن يوسف: منهج السالك في الكلام على ألفية ابن مالك، جمعية الدراسات الشرقية الأمريكية، ط١، ١٩٤٧م
× الأسعد ، عبد الكريم محمد: الوسيط في تاريخ النحو، ط١ دار الشروق ١٩٩٢م الرياض.
× الأنباري ، أبو البركات عبد الرحمن بن محمد : لمع الأدلة ، تح سعيد الأفغاني، مطبعة الجامعة السورية ١٩٥٧م
×الأنباري ، أبو البركات عبد الرحمن بن محمد: أسرار العربية، ط١ ، دار الأرقم، ١٩٩٩م
×الأنباري ، أبو البركات عبد الرحمن بن محمد: الإنصاف في مسائل الخلاف : تحقيق محمد محي الدين عبد الحميد ، المكتبة التجارية الكبرى مصر د.ت
× الأنصاري ، وليد: نظرية العامل في النحو العربي عرضا ونقدا، دار الكتاب ط٢ الأردن ٢٠١٤م
× بابتي ، عزيزة فوال:المعجم المفصل في النحو العربي : ، ج٢ ، دار الكتب العلمية بيروت ط١ ١٩٩٢م
× الزبيدي،أبو بكر محمد بن الحسن: طبقات النحويين واللغويين ، تح محمد أبي الفضل إبراهيم ، مكتبة الخانجي مصر ١٩٥٤م
× البرزنجي، سيف الدين شاكر، رسالة ماجستير جامعة ديالى ، ٢٠٠٦م
×ترزي، فؤاد حنا : في أصول اللغة والنحو : ، مطبعة دار الكتب بيروت ١٩٦٩م
×الجوهري، أبو نصر : الصحاح: تح أحمد عبد الغفور عطار ، دار العلم للملايين ، بيروت
×الحديثي ، الدكتورة خديجة : دراسات في كتاب سيبويه : ، نشر وكالة المطبوعات الكويت
×الحديثي ، الدكتورة خديجة: الشاهد وأصول النحو في كتاب سيبويه ، مطبوعات جامعة الكويت١٩٧٤م
×حسان ، تمام : الأصول دراسة إيستمولوجية للفكر اللغوي عند العرب ، الهيئة المصرية للكتاب ودار الشؤون الثقافية العراق ١٩٨٨م
×حسان ، تمام: اللغة العربية معناها ومبناها ، دار الثقافة ١٩٩٤م
×الحلواني ، محمد خير:أصول النحو العربي ، الناشر الأطلسي د.ت الرباط
×حمادي، سميرة: العلل النحوية في كتب التراث، رسالة ماجستير، الجزائر ٢٠١١م
×الرماني ، أبو الحسن علي بن عيسى: الحدود في النحو، تح إبراهيم السامرائي دار الفكرعمان ١٩٨٤م
×الزجاجي، أبو القاسم : الإيضاح في علل النحو : تحقيق الدكتور مازن مبارك ، دار النفائس ، ط٣ ،
×الزركشي، بدر الدين : البرهان في علوم القرآن، تح محمد أبو الفضل إبراهيم ط١ ، ١٩٥٧م،دار إحياء الكتب العربية .
×زكريا ، فؤاد : التفكير العلمي ،عالم المعرفة ، الكويت ، ١٩٧٨م
×زيدان ، جرجي: تاريخ آداب اللغة العربية، مراجعة شوقي ضيف، دار الهلال القاهرة
×سيبويه، عمرو بن عثمان بن قنبر:الكتاب ، تح عبد السلام هارون ، دار العلم القاهرة ١٩٧٧
×السيرافي ، الحسن بن عبد الله: شرح كتاب سيبويه، تح رمضان عبد التواب وآخرين ، الهيئة العامة القاهرة ١٩٨٦م.
×السيوطي، جلال الدين: الاقتراح في علم أصول النحو، دار المعارف ، حلب.
×ضيف ، شوقي: تجديد النحو، دار

المعارف مصر ١٩٨٢م
×عرفة، محمد أحمد : النحو والنحاة بين الأزهر والجامعة، المكتبة الأزهرية للتراث ١٩٨٧م
×عيد، محمد :أصول النحو العربي في نظر النحاة ورأي ابن مضاء في ضوء علم اللغة الحديث ، عالم الكتب، ط٤ القاهرة ١٩٨٩م
×الفراهيدي، الخليل بن أحمد :العين تح عبد الحميد هنداوي ، دار الكتب العلمية العلمية ٢٠٠٣م ط١
×الفرخان، علي بن مسعود :المستوفى في النحو،تح محمد بدري المختون ، دارالثقافة العربية القاهرة ١٩٨٧م
×الفيروزآبادي،مجد الدين أبوطاهر: القاموس المحيط ، تح مكتبة تحقيق التراث، مؤسسة الرسالة ط٨ ، ٢٠٠٥م
×القرطبي ، ابن مضاء : الرد على النحاة: ، تحقيق شوقي ضيف ، دار المعارف ، ط٢ ١٩٨٢م
×القرني، سعيد بن محمد :التعليل في القرآن الكريم، رسالة دكتوراه،مكة المكرمة ١٤٢١هـ
×الكيشى : شمس الدين محمد بن أحمد : الإرشاد إلى علم الإعراب، تح عبد الله الحسيني ومحسن العميري مكة ١٩٨٩م.
×مبروك، عبد الوارث: في إصلاح النحو العربي، دار القلم الكويت، ط١ ١٩٨٥م
×مبارك ، مازن: النحو العربي العلة النحوية نشأتها وتطورها ،دار الفكر ، ط٣، سوريا، ١٩٨٣
×مصطفى ، إبراهيم : إحياء النحو ،مطبعة التأليف والترجمة ١٩٣٧م القاهرة
×الملخ ، حسن الخميس سعيد: نظرية التعليل النحوي : ، دار الشروق عمان ط١، ٢٠٠٠م